نص رد ن

▪ علاء حسن

كاميرا خفية

في غضون الأيام القليلة المقبلة سيكون العراقيون على موعد زف بشرى سارة ستجعلهم يحتفلون طوال الليل والنهار يرقصون ويغنون ، ويطلقون بالونات ملونة كما فعلوا في يوم الوفاء الذي تحول إلى اسم آخر، وستغلق الطرق والجسور، وتعتذر الدوائر الرسمية عن انجاز معاملات المراجعين للتفرغ إلى الاحتفال بمناسبة كبيرة وعزيزة على قلوب المؤمنين بالنظام الديمقراطي والعملية السياسية وحكومة الشراكة الوطنية، البشرى هي احتواء الأزمة الراهنة، وإنقاذ البلاد من تداعياتها ومخاطرها ومن حق العراقيين الاحتفال بكل الطرق والأساليب، لان النخب السياسية والأطراف المشاركة في الحكومة، اتفقت على اعتماد الدستور واتفاق أربيل لحسم خلافاتها الشائكة والمستعصية .

هذه المرة سيرفع العراقيون برقيات التهاني إلى القادة السياسيين ببعث رسائل عبر هواتفهم النقالة إلى المسؤولين وأعضاء مجلس النواب، لأنهم أسهموا في تبديد المخاوف من عودة العنف الطائفي والاحتقان السياسي، مبارك هذا "النصر الناجز " وانتصار الإرادة الوطنية على المؤامرات الإقليمية والمخططات المريبة والمراهنات على فشل الديمقراطية العراقية.

خلال الأيام الماضية ومنذ اندلاع الأزمة السياسية كانت هواجس العودة إلى المربع الأول ثقيلة على الجميع، وتزامنت مع انخفاض درجات الحرارة ، فاصطكت الأسنان وارتعشت الأبدان ، وارتفعت نسب الإصابة بالزكام والأنفلونزا ، وبرغم ذلك تحمل العراقيون مزاح السياسيين الثقيل ، بعدما عرفوا أن الوضع السياسي يشبه مشاهد برنامج الكاميرا الخفية ، صراع وتبادل اتهامات وتلويح باعتقال كبار المسؤولين ، ثم ينتهي المشهد بالضحك والقبلات والعودة الى الدستور ، وعرض حلقة جديدة من البرنامج الكارتوني "بوجي وطمطم "

العودة الى الدستور هي الخطوة الأولى نحو اندلاع أزمة محتملة ، لأنه بنظر الجميع لا يصلح أن يكون مرجعية ثابتة، وفي المؤتمر الوطني المرتقب ، سيتم بحث القضايا المتفق عليها والخاضعة للتسوية، وترحل الأمور الأخرى الى إشعار اخر ، ثم يسمع العراقيون الاسطوانة المعروفة ، ويبدأ المشهد الأول من الكاميرا الخفية ، وضحية المقلب الجديد سيكون احد المسؤولين ، والأسماء المرشحة كثيرة ومتعددة ، ويكفي ملف فساد واحد أو ارتباط عنصر حماية بفصيل إرهابي او إطلاق تصريح عبر فضائية لتعيش البلاد في أجواء مضطربة، تعقبها حوادث أمنية، والسبب معروف هو غياب الجهد الاستخباري، وقبل الوقوع في هذا المطب الحقيقي من الكاميرا الخفية، الشعب ينتظر المشاركين في المؤتمر بحث مشكلة البطالة والكهرباء ، وتحسين الملف الأمني ، و"بدربهم" يناقشون الأداء الحكومي وما تحقق خلال ٤٠٠ يوم، وهل هناك نية لانجاز النظام الداخلي لمجلس الوزراء ، و"بدربهم" أيضا مناقشة قضية خروج العراق من الفصل السابع ، و"بدربهم " الاتفاق على تشريع قانون الضمان الاجتماعي، ومنح القابعين تحت خط الفقر حصة تموينية إضافية، فضلا عن منحة مالية ليخرج المستفيدون من هذه المكرمة السخية بتظاهرة كبيرة تعبر عن فرحهم باحتواء الأزمة السياسية، وعودة المياه إلى مجاريها و"بدربهم " سيلعنون الاستعمار لأنه سرق ثرواتهم وجعلهم تحت الطابوكة حتى نهاية العمر ، وهذا المشهد حقيقي ومألوف ولم يرد في الكاميرا الخفية، وفي يوم قريب سيطل علينا مذيع فضائية معروفة ليزف البشرى باحتواء الأزمة السياسية، وليخسأ الخاسئون.

وزارة الموارد ترفض تزويد بابل بمياه الري

مزرعة النعام في المحاويل تجربة رائدة أثبتت نجاحها

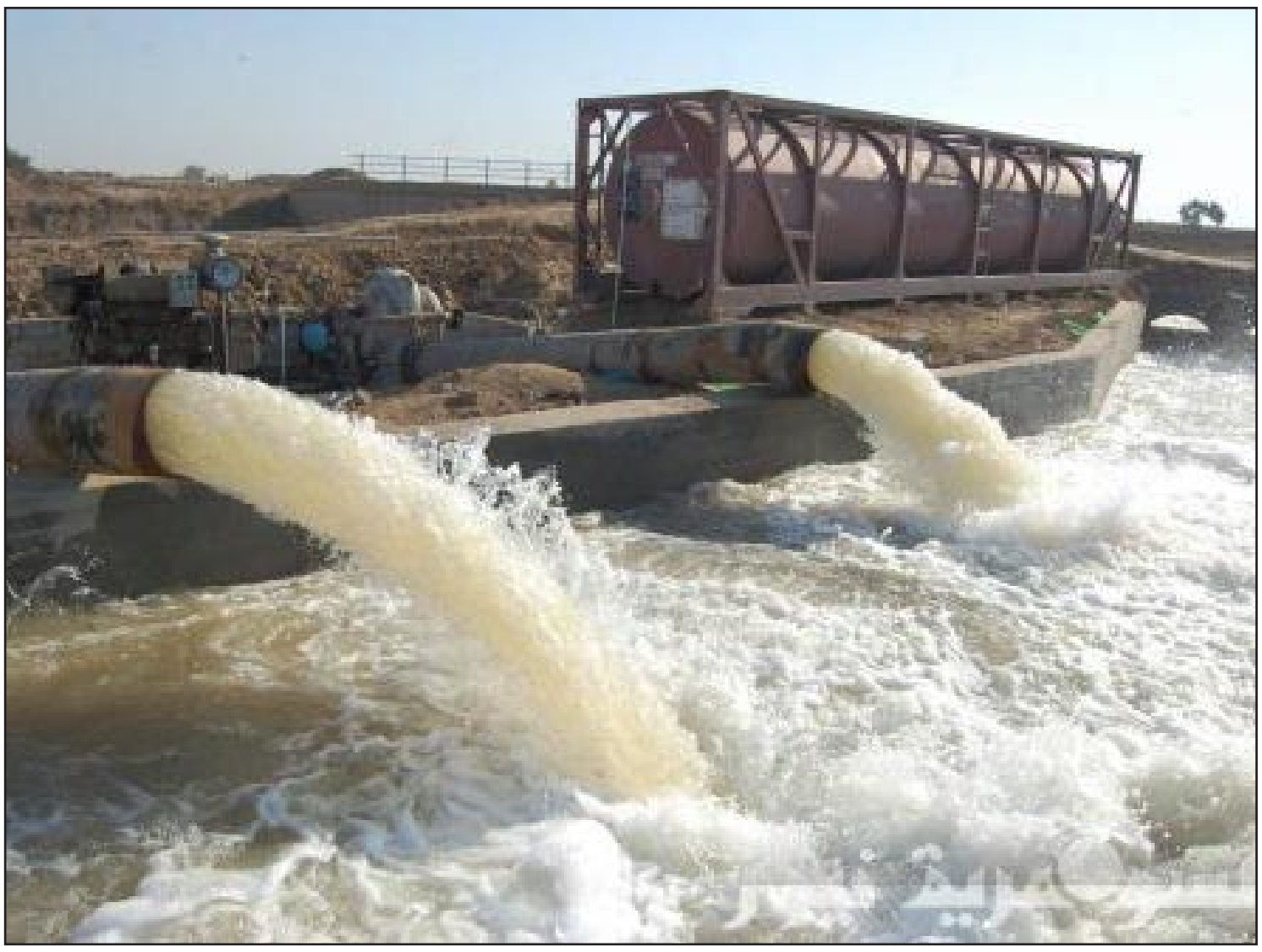

أكدت نائب رئيس لجنة الزراعة في مجلس محافظة بابل سهيلة عباس حمزة ان وزارة الموارد المائية رفضت تزويد المحافظة بكمية المياه المقترح توفيرها لإنشاء القرية العصرية في ناحية الإسكندرية .

□ بابل / إقبال محمد

وقالت في تصريح خاص للمدى لدينا خطة ومقترح لإنشاء قرية عصرية في قرية المجصة في ناحية الإسكندرية، حيث حصلنا على ارض مساحتها خمسة آلاف دونم لإنشاء قرية عصرية متكاملة في الناحية المذكورة، مشيرة الى أن وزارة الزراعة رصدت مبالغ مالية كافية لإنشاء هذه القرية التي من المخطط احتواؤها على كافة المؤسسات الحكومية اللازمة من مدارس ومركز صحي ومركز شرطة وجامع وملحقات خدمية أخرى حسب خريطة القرية المزمع إنشاؤها، والهدف من انشاء القرية هو تشغيل المهندسين الزراعيين، حيث خصص لكل مهندس زراعي ٤٠ دونما كما أن مشروع القرية العصرية يعتمد بنسبة ٩٠ بالمئة على كوادر المهندسين الزراعيين، و١٠ بالمئة على الأطباء البيطريين، وهذا الامر سيساهم كثيرا في التقليل من حجم البطالة التي تنتشر بين هذه الاختصاصات في المحافظة، كما ان هذا المشروع سيقام على أراض غير صالحة لغرض تحويلها إلى أراض قابلة للزراعة من خلال الاعتماد على طرق لري الحديث المغلق، والذي سيساهم في تقليل نسبة الهدر في المياه المخصصة للقرية.

وأضافت ان هناك معايير خاصة لتوزيع الأراضي الزراعية، وان هناك سلفا تشغيلية ستوزع على المشمولين من دون فائدة، وأضافت ان مساعينا باءت بالفشل لإنشاء هذا المشروع الحيوي نتيجة رفض وزارة الموارد المائية لطلب إنشاء هذه القرية وامتنعت عن تزويدنا بالمياه اللازمة لإنشائها، وانا ادعو المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين والمتخصصين بالجانب الزراعي في بابل الى شجب واستنكار رفض الوزارة لهذا المشروع ،كما أناشد كافة الجهات المعنية الى المساهمة في إنشاء هذا المشروع الحيوي الذي سيقوم باحياء ٥٠٠٠ الاف دونم متروكة، وجعلها مصدرا لرزق الكثير من العاطلين. وتوفير المواد والمحاصيل الزراعية للمحافظة والعراق بدلا من استيرادها.

وفي سياق آخر أكدت رئيسة اللجنة الزراعية أن مزرعة النعام في بابل من المشاريع المهمة التي تحتاج الى رعاية واهتمام كبيرين من قبل الحكومة المحلية والمركزية كونها من التجارب الجديدة والناجحة في المحافظة ، التي بإمكانها ان تدر إرباحا كثيرة إذا ما تم استغلالها ونشرها في مناطق مختلفة من المحافظة، مشيرة الى ان محافظة بابل تميزت بهذه التجربة وأثبتت نجاحها ونحن بصدد وضع تجارب جديدة ، موضحا إن هذه المزرعة أصبحت مزارا لطلاب العلم، حيث زارها عدد كبير من طلاب الكلية التقنية في المسيب وكلية الزراعة في جامعة بابل للوقوف على مستوى النجاح الذي حققته هذه المزرعة وكيفية توفير الظروف الملائمة لمزارع النعام وإعداد البحوث الخاصة .

فيما قال رئيس اللجنة الزراعية في مجلس قضاء المحاويل الدكتور وليد جاسم الزبيدي إن مزارع النعام في عموم العراق تعاني من قلة الدعم وعدم الاهتمام بهذه الثروة التي تعد من الطيور ذات الفائدة الاستثمارية الكبيرة على المستوى الزراعي، مؤكدا إن مزرعة النعام في القضاء هي الأولى في المحافظة، والثانية على مستوى العراق حيث بدأت هذه المزرعة بنعامتين فقط عندما قام المزارع حسين عجيمي بتربيتهما في مزرعته في المحاويل حتى وصل العدد إلى مئة نعامة وقد حظيت هذه المزرعة بدعم من قبل اللجنة الزراعية في مجلس قضاء المحاويل والمصرف الزراعي ومديرية زراعة بابل، داعيا الحكومة المحلية ومجلس المحافظة إلى تشجيع المزارعين والفلاحين على اعتماد هذه التجربة الرائدة وتعميمها على أقضية ونواحي المحافظة، مشيرا إلى إن النعام يعتبر من الطيور ذات الفائدة الاستثمارية على المستوى الإنتاجي للّحوم والبيض والمخلفات التي تستخدم كأسمدة وكذلك دهن النعام الذي يستخدم في الأمور الطبية.

رئيس الرقابة في المثنى لـ (المدى): احلنا ملفات كثيرة الى النزاهة

□ السماوة / مجيد جابر

كشف عبد الحسين الظالمي، عضو مجلس محافظة المثنى ورئيس لجنة الإشراف والرقابة العامة في المجلس، أن اللجنة التي يرأسها قد أحالت ملف مشروع القاعة الرياضية متعددة الأغراض في ناحية الهلال إلى رئاسة مجلس المحافظة مع توصية بإحالة ملف المشروع إلى هيئة النزاهة لإجراء التحقيق بهدف التأكد من سلامة الإجراءات وخلوها من الفساد. وبين الظالمي في حديث لجريدة المدى أن مشروع إنشاء القاعة الرياضية متعددة الأغراض في ناحية الهلال "فيه خلل كبير في التنفيذ والصرف المالي".

وأوضح أن لجنة الإشراف والرقابة اكتشفت من خلال التدقيق في ملفات المشروع أن المخططات الهندسية التي وضعتها وزارة الرياضة والشباب "لم تكن بالمستوى الفني المطلوب" الذي يحقق الهدف من إنشاء هذه القاعة. وأضاف أن هناك "خللا في الصرف المالي" حيث اكتشفت اللجنة "صرف أكثر من ٩٥ بالمئة من القيمة المالية المخصصة للمشروع"، وهذه النسبة لا تتناسب مع حجم التنفيذ حسب قوله. وأكد أن المشروع فيه إشكالات فنية شخّصها مهندسون متخصصون، لذا ارتأت لجنة الإشراف والرقابة إحالة ملف المشروع إلى رئاسة مجلس المحافظة كي يحيله بدوره إلى هيئة النزاهة لإجراء المزيد من التحقيق والتمحيص. وأكد الظالمي أن عددا من قضايا الفساد قد أحيلت من قبل مجلس المحافظة إلى القضاء، مبينا أن مجلس المحافظة هو من يقرر إحالة القضايا وملفات الفساد بعد التحقيق

عبد الحسين الظالمي

فيها من قبل لجنة الإشراف والرقابة إلى الجهات المسؤولة كهيئة النزاهة أو مكتب المفتش العام في الوزارات أو محافظ المثنى. وعند سؤاله عن مشروع مجاري السماوة الكبير وما مدى التقدم الحاصل فيه قال :إن المشروع الذي يعتبر من المشاريع العملاقة قد تعثر العمل فيه لفترة من الزمن لكن الشركة المنفذة قد تمكنت من التغلب على المعوقات وإن العمل فيه مستمر حاليا وقد وصلت نسبة الانجاز في المشروع إلى مراحل متقدمة ولم يتبق إلا مدة معدودة لإتمام المشروع حيث سيتم افتتاحه مع بداية العام الجديد.

وعن خطة مجلس محافظة المثنى لعام ٢٠١٢ والمشاريع التي ستنفذ في المحافظة قال الظالمي: إن مجلس محافظة المثنى قد خصص ٣٠ مليار دينار لتطوير مدينة السماوة، كما خصص مبالغ مالية لبناء عدد من المدارس في المحافظة قد تصل إلى خمسين مدرسة، وذلك لحاجة المحافظة الملحة إلى المدارس.

محافظ ذي قار: لا نستبعد وجود فساد وراء إحالة المشاريع على شركات متلكئة

□ الناصرية / حسين العامل

طالب كاظم الحسن

قال محافظ ذي قار إن الحكومة المحلية مازالت تواجه جملة من المشاكل في المشاريع الوزارية المتعثرة التي من المفترض أن تقدم خدماتها للسكان المحليين، ملمحا إلى وجود صفقات فساد في إجراءات إحالة المشاريع الوزارية إلى الشركات المتلكئة. وأوضح طالب كاظم الحسن للمدى :إن الحكومة المحلية مازالت تعاني الأمرين من المشاريع الوزارية التي يجري تنفيذها في المحافظة كون تلك المشاريع أحيلت الى شركات ضعيفة القدرات والخبرة، وأضاف كما أن عددا من هذه المشاريع الكبيرة أحيل الى شركة واحدة متلكئة، ومن بين هذه المشاريع مشروع ماء الإصلاح الذي من المفترض ان يخدم خمس وحدات أدراية لكنه متلكئ الآن رغم بلوغ نسبة انجاز متقدمة تقدر بـ ٧٠٪ من أعمال المشروع، وأضاف: الامر كذلك ينطبق على مشروع ماء الرفاعي ومشروع مجاري الرفاعي ، التي يجري تنفيذها على حساب وزارة البلديات .وتابع محافظ ذي قار: اما مشاريع وزارة الدولة لإنعاش الاهوار المتلكئة؛ فتتمثل بمشروع بناء ٥٠ مدرسة أحيلت الى المقاولين منذ مطلع العام الماضي ولم تنجز حتى الآن، بالرغم من انجاز المحافظة ٥٨ مدرسة من أصل ٦٠ مدرسة مماثلة، تزامن تنفيذها مع انطلاق مشروع الوزارة، لافتا الى ان مدارس وزارة الدولة لإنعاش الاهوار مازالت عبارة عن هياكل لا تتجاوز نسب الانجاز فيها نسبة الـ ٥٠٪. وتابع الحسن: اما عن مشاريع وزارة الإسكان والإعمار فبعضها متلكئ وخاصة مشروع مدينة الصدر السكني وعلى ما يبدو أن الشركة المنفذة قد أفلست وعاجزة عن استكمال العمل رغم بلوغه نسب انجاز متقدمة ، وزاد محافظ ذي قار: كما أن هناك مشاريع أخرى متلكئة من بينها طريق ناصرية – العكيكة، ومشاريع الأبنية الجامعية، واستدرك: فيما هناك مشاريع وزارية ناجحة وتسير بصورة جيدة من بينها مشروع المستشفى التركي الذي يجري تنفيذه على حساب وزارة الصحة ، ورد الحسن أسباب تلكؤ المشاريع الوزارية إلى ضعف خبرات وقدرات الشركات المنفذة وإحالة مشاريع عدة على شركة واحدة، الأمر الذي يحول دون انجاز المشاريع في الوقت المناسب نتيجة تشتت العمل الذي يفوق قدرة الشركة المنفذة، وكذلك ضعف الإشراف الوزاري على المشاريع وعدم وجود صلاحية للحكومة المحلية على متابعة تلك المشاريع والإشراف على تنفيذها . ولم يستبعد محافظ ذي قار وجود صفقات فساد في إحالة المشاريع الوزارية الى الشركات والمقاولين غير الكفوئين ، وتابع الحسن وما يزيد الأمر سوءا في آلية تنفيذ المشاريع الوزارية هو أنها مشاريع كبيرة ومتعددة يفترض أن تقدم خدماتها لشرائح اجتماعية كبيرة لكنها حرمت تلك الشرائح من الخدمات المطلوبة، وفي الوقت المناسب نتيجة التلكؤ وسوء التنفيذ . مشيرا إلى انعكاس ذلك سلبيا وبشكل كبير على مستوى الخدمات كون التخصيصات الوزارية تشكل ٩١٪ من الموازنة العامة، في حين لا تشكل تخصيصات المحافظات سوى ٩٪ من الموازنة العامة . لافتا الى أن معدل ما أنفقته الوزارات من موازنتها لا يتجاوز الـ ٢٣٪ خلال عام ٢٠١٠، فيما استنفذت محافظة ذي قار كامل موازنتها وأنفقتها بنسبة ١٠٠٪، خلال السنوات الثلاث الماضية على حد قول المحافظ، مشيرا إلى أن بعض الوزارات لم تنفق سوى ٨٪ من موازنتها .

٥٢٠٠ معوق بسبب الألغام والمخلفات الحربية في ميسان

□ ميسان / رعد شاكر

كشف المهندس ميثم عبد الله / مدير قسم الاتصال المجتمعي في وزارة البيئة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في مديرية بيئة ميسان بحضور مديرها ورئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة ، عن تسجيل (٥٢٠٠) معوق من ضحايا الألغام والمخلفات الحربية في ميسان ، وبين عبد الله أن الأعداد المذكورة التي تم إحصائها من خلال البرنامج الإحصائي لتسجيل ضحايا الألغام والمخلفات الحربية منذ انطلاق البرنامج الذي تبنته وزارة البيئة في ميسان بتاريخ ٢٠١١/١١/١٥ قابل للزيادة كون الإحصاء سيستمر لغاية موعد انتهاء التسجيل في منتصف الشهر الجاري منوها باحتمالية تمديده لشهر إضافي، للتمكن من إحصاء جميع المتضررين . وعن تفاصيل برنامج الإحصاء وأهدافه أوضح للمدى "البرنامج يتضمن مرحلتين، باشرنا المرحلة الأولى عبر فتح مركزين لتسجيل وإحصاء المتضررين من الألغام والمخلفات الحربية ، والعمل يجري بالتنسيق والتعاون بين مجموعة من الجهات، حيث شكلت فرق متمثلة بأفراد من دائرة شؤون الألغام ودائرة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبإشراف مديرية بيئة ميسان لانجاز هذه المرحلة من البرنامج، أما المرحلة الثانية التي سنباشر بها بعد اكتمال الإحصاء فتتضمن دراسة ما تضمنته استمارات الإحصاء من معلومات عن المعوقين المسجلين بغية وضع الخطط اللازمة للنهوض بواقع هذه الشريحة وتأهيلها مجتمعيا عبر توفير متطلباتها في مجالات الصحة والتعليم والعمل، وما إلى ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية "، لافتا الى قصور الدوائر المعنية تجاه شريحة المعوقين عموما، مشيرا إلى أن ٣٥٠٠ معوق من الـ ٥٢٠٠ الذين تم إحصائهم في المحافظة يعانون من فقدان طرف أو أكثر ويفتقرون للأطراف الصناعية، متابعا "مع الاسف هنالك إهمال وتقصير من قبل الجهات والدوائر المعنية بحق شريحة المعوقين عموما وكمثال على ذلك فمن أصل (١٢) ألف معوق في ميسان بسبب الألغام أو نتيجة الحوادث أو العوق الولادي ،لا تشمل رعاية الدولة إلا (٩٠٠) منهم فقط عبر شمولهم برواتب الرعاية الاجتماعية وبمبالغ ضئيلة لا تلبي احتياجاتهم الدنيا ، كما لا توجد هيئة للمعوقين في العراق عموما رغم أن التقديرات تشير إلى وجود نحو (٣،٥) مليون معوق يفتقرون لأبسط الخدمات". من جهته، بيّن رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة في إجابته عن سؤال للمدى حول إمكانية تخصيص المجلس لجزء من واردات المحافظة لدعم المشاريع والبرامج الخاصة بتأهيل المعوقين ورعايتهم بالقول: "سبق وأن اقترحنا تخصيص مبلغ يناهز المليار والنصف بهدف استقدام شركات متخصصة لإزالة الألغام من مناطق المحافظة، ولكن اقتراحنا لم يحظ بموافقة الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية، علما ان المحافظة تعاني من وجود أكثر من ٥ ملايين لغم بحسب أقل التخمينات أي بمعدل ٥ ألغام لكل فرد من سكانها، ورغم ذلك استطعنا وبالتنسيق والتعاون مع وزارة البيئة استحداث مركز ميسان لإزالة الألغام وكذلك الشروع بالبرنامج الإحصائي الخاص بضحايا الألغام، إضافة لتخصيص مبلغ ١١ مليون دينار لعمل محجر مؤقت للسكراب الملوث باليورانيوم المنضب والموجود منذ عام ٢٠٠٣ بشكل مكشوف في المنطقة الصناعية في مركز المحافظة والذي من المؤمل إنجازه قريبا "وطالب ميثم لفتة الفرطوسي الجهات المعنية بتطوير قانون الرعاية الاجتماعية لشمول جميع المعوقين برواتب الرعاية كما نوه بتواصل المساعي لإنشاء معمل للأطراف الصناعية في المحافظة، شاكيا في الوقت عينه من افتقار المجلس للكثير من الصلاحيات المفترضة وبضمنها رعاية شريحة المعوقين أو المتعففين، متابعا " تصور نحن في المجلس لم نستطع منذ ٣ سنوات أن نرسل مواطنا مريضا معوزا واحدا من أهالي المحافظة للعلاج خارج القطر!!".